

الاستقراء، المنهجية العلمية والبحث اللسانى العربى الحديث

— بقلم : الدكتور ياسر سليمان —

جامعة ادنبرة اسكتلندا

(١) مقدمة :

نجمل ما يقوله الأستاذ الفاسي الفهري في الآراء اللغوية المختلفة للأستاذ الرائد تمام حسان. فنحن نترك هذه المهمة للفاسي الفهري الذي يجعل من آراء تشومسكي (Chomsky) اللغوية ركيزة ينطلق منها في تقييمه لأراء تمام حسان، وفي دراسته للغة العربية تركيبياً ودلائياً. إن هدفنا هنا هو رفد الاتجاه الذي اختطه الفاسي الفهري، والسائل بضرورة العودة إلى الأصول المنهجية التي يقوم عليها البحث اللسانى العربي، إذا ما أردنا الكشف عن مدى علمية هذا البحث. وسنحاول استجلاء هذا الاتجاه بالتركيز على «أزمة» منهجية من أزمات البحث اللسانى العربي والمتمثلة في اعتبار الاستقراء صفة أساسية لا بد من توافرها في الدراسات اللغوية، قد يمها وحدتها، كشرط لوسها بالعلمية، وذلك انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن الاستقراء منهج العلم بلا منازع. وهذا الاتجاه نراه متمثلاً في تقييم الدراسات التحوية العربية القديمة في بحث الدكتور عادل سلمان «الاستقراء في النحو» الذي يصرح به أن النحاة العرب اعتمدوا «المنهج الاستقرائي» في وضعهم أصول التحوي العربي وقواعدده، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام العرب في منابعه الأصلية، وتسجيل القوانين التحوية

يقول الأستاذ الفاسي الفهري في كتابه القيم «اللسانيات ولغة العربية : نماذج تركيبية دلالية» معلقاً على وضع البحث اللسانى العربي ما يلى : «ومن أزمات البحث اللسانى العربي ادعاء العلمية أو المنهجية. وهذه الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة، من تصور خاطئ لافتراضات العلمية، إلى تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقاً لنظرية ما ... الخ». وللتمثيل على ما يرمي إليه، يشير الفاسي الفهري إلى بعض المواقف والأراء التي تبناها وعبر عنها تمام حسان في مؤلفاته عبر على ما يريد على ثلاثة عقود (نفس المرجع، ص 58) : «فتام حسان مثلاً، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلية ونظرية العامل، والاعراب التقديرى، وعدداً من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد، بدعوى أن هذه الأشياء، في نظره، ليست من العلم، وإن العلم يجب أن يكتفى باللحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهر». ليس هدفنا هنا أن نقيم الدليل أو نعطي الحجة

2) الاستقراء والمنهجية العلمية في البحث اللساني العربي

كنا قد أشرنا للأستاذ صبحي الصالح في مقدمة هذا البحث. فالأستاذ صبحي الصالح من أهم الداعين إلى اعتبار الاستقراء قاعدة للبحث اللساني في مجال فقه اللغة، وذلك لاتصال الاستقراء بالمنهجية العلمية في رأيه. يقول الأستاذ صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة ما يلي (ص 35) :

«القد بات لزاماً علينا تجديد البحث في فقه اللغة، فليس يعنينا أن نقصى أصل اللغة الغامض المجهول، وليس علينا أن نعمل كل صوت لغوي أو رمز دلالي على وجه الحكمة كيف وقع، وبأي لغة ينطق، بل يعنينا أن نتابع التطور اللغوي كيف حدث، بعد إحساسه واستقرائه وملاحظته ومقارنته بعض مظاهره بعض، وعلينا أن نبدأ بجمع ما يمكننا من المعلومات عن اللغات الإنسانية المختلفة لنخرج أخيراً بالسنن العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة العام، وفي ضوئها خصائص لغتنا المدرورة بطريقة وصفية استقرائية، كصنينا هنا في فقه اللغة العربية».

والاستقراء في رأي صبحي الصالح ليس غريباً على الدراسات اللغوية العربية، فقد ارتكبوا العرب الأوائل منهجاً في بحثهم اللغوي على حد قوله (ص 26) :

«القد انتهى فقهاء اللغة اليوم إلى أن وظيفة اللغوي هي «وصف الحقائق لا فرض القواعد»، وتلك وظيفة لم يفهمها أحد على حقيقتها مثلما فهمها وطبقها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين، إذ انشاؤا في فجر الاسلام يجمعون اللغة وروياتها، ويحصون نصوصها كل التحصص، ويخضعونها لطريق الاستقراء، ليخرجوا منها بما يسمونه – سنن العرب في كلامها».

التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبيها المختلفة» (ص 142).

وبالرغم من تركيزنا بالدرجة الأولى على الأرضية التحتية للمنهج اللغوي عند تمام حسان، إلا أنها سنشير إلى منهج غيره من أساتذة البحث اللساني العربي الذي يعتقد بهم، كالأستاذ صبحي الصالح مثلاً الذي اشتهر كتابه دراسات في فقه اللغة شهرة واسعة. أما سبب تركيزنا على تمام حسان فنابع من اعتقاد هذا الباحث أن الاستقراء صفة جوهرية من صفات العلوم، بما فيها العلوم اللغوية، ومن إصراره على ضرورة اتخاذ هذا الاتجاه منهجاً يتبعه البحث اللساني العربي إذا ما أرد له الاتساع بالعلمية والرقى إلى مصاف العلوم التي لا يعتور علميتها أدنى شك. فقد دعا تمام حسان إلى هذا المنهج في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية، المنشور في الخمسينات من هذا القرن، ومن ثم في كتابه الأصول الذي نشر في الثمانينات، الأمر الذي يوضح اتساق المؤلف في موقفه على مدى ربع قرن أو يزيد، وذلك بالرغم من التغيير الجذري الذي مرت به الدراسات اللغوية في الغرب في كافة المجالات. أما السبب الآخر لتركيزنا على تمام حسان فينبثق من الدور الرائد والقيادي الذي لعبه هذا الباحث في بعث روح الدراسات اللسانية عند كثير من اللغويين العرب على مدى ربع قرن أو يزيد. فقد تلمس على يديه كثير من هؤلاء، مستفيدين أيماء استفادة من دوره الطليعي في محاولة تقليل الهوة التي كانت، وما زالت، تقوم بين البحث اللساني العربي المعاصر والدراسات اللغوية الحديثة في الغرب. فإذا ما زاوينا بين السبيلين الآتفي الذكر، تبيّن لنا معالم الدور الفعال الذي لعبه الدكتور تمام حسان في تشكيل الأرضية المنهجية التي يرتكز عليها البحث اللساني العربي.

وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية لم نجد لها تحيد كثيراً عن هذا الطريق إلا فيما يختص بعض الغلطات النهيجية الخاصة. أما جمع المادة واستقرارها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشرطة بين المفردات، فقد تم كلها على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبداً في الدهر».

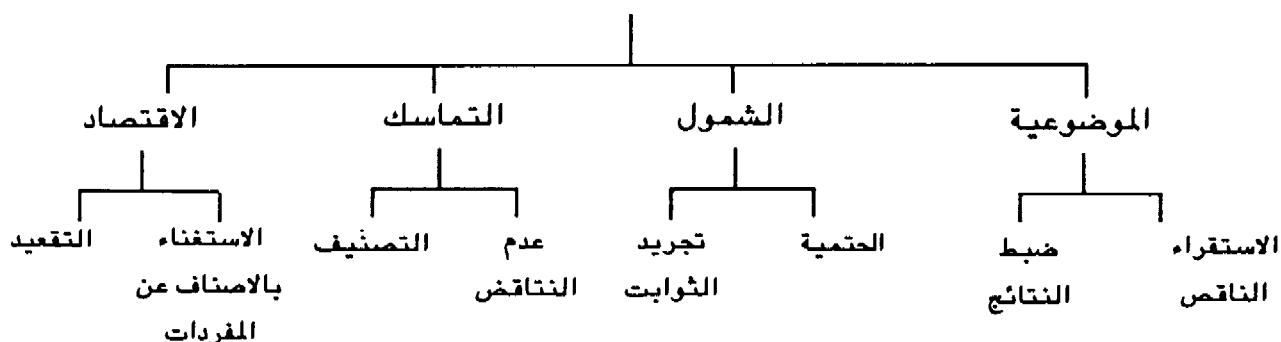
فتام حسان يتفق مع صبحي الصالح في اعتبار الاستقرار، ومن ثم النهجية العلمية، صفتين متزادتين، بل متعددين، من صفات الدرس اللغوي العربي في مراحله الأولى قبل تفشي القياس والمعيارية. ويعود تمام حسان إلى هذا الموضوع متناولاً إياه بالبحث المستوفى في كتابه الأصول الذي يقدم فيه دراسة لإيستيمولوجية الفكر اللغوي العربي في مجالات التحوّل وفقه اللغة والبلاغة. والركيزة الأساسية التي يبني عليها تمام حسان نتائجه في كتابه هذا هي الفرق بين ما يسميه «العلم المضبوط» و«العلم غير المضبوط» أو بين «الصناعة» و«المعرفة» على التوالي. وللعلم المضبوط في رأي تمام حسان خصائص محددة بينها الشكل الآتي (نفس المرجع، ص 12) :

إلا أن هذا النهج سرعان ما تقهقر وتراجع عندما حل محله القياس اللغوي (ص 26-27) : «يمكّنا القول إذن : أن منهج فقه اللغة عند العرب بدأ وصفياً استقرارياً، تقرر فيه الواقع في ضوء النصوص، لا تفرض على أحد ولا يقضى بها على أحد. ولكن هذا النهج السليم سرعان ما انحرف واعتوره الضعف منذ أن استبدل العرب القواعد بالحقائق، والمعايير بالواقع، والازمام المتسلط بالوصف الدقيق الأمين...».

موقف صبحي الصالح هذا مبني على مقوله أساسية تربط بين النهجية العلمية والاستقرار في الدراسات اللغوية ربطاً وثيقاً لا تنفك عراه. وهذه المقوله أبعاد أخرى، أولها القول بتلازم الوصفية والاستقرار وثانيها التأكيد على التحام المعيارية بالقياس. ونحن نرى هذين البعدين بوضوح في كتاب تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية، وإن كان سنركز على البعد الأول هنا وذلك لعلاقته الصميمة بلب موضوع هذه الدراسة. يقول تمام حسان في هذا الكتاب (ص 166) :

«إن الاستقرار والتقييد والتصنيف والاصطلاح والتقييد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها...»

خصائص العلم المضبوط



شكل رقم (١)

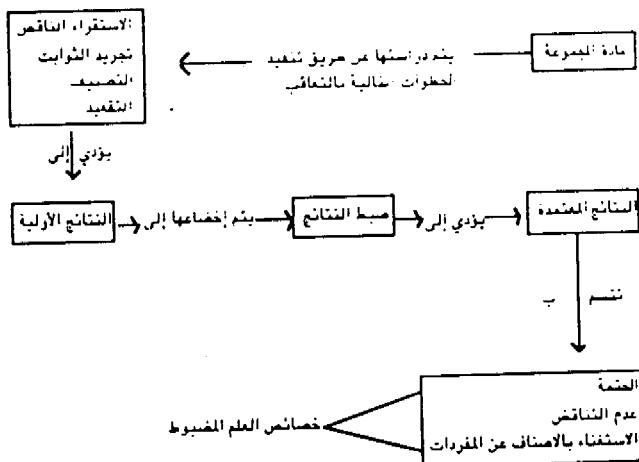
لو محضنا النظر في هذا الشكل لتبين لنا بسهولة إمكانية ترتيب الخصائص المنهجية للعلم المضبوط على شكل خطوات منظمة تتبع الواحدة منها الأخرى بالتسليسل التالي :

الاستقراء الناقص → تجريد الثوابت → التصنيف → التعميد → ضبط الناتج

إن هذا التصور لمسار منهج العلم المضبوط، بما في ذلك الدراسات اللغوية، لا يختلف من حيث الجوهر عن المسار الذي دعا إليه تمام حسان في كتابه اللغة بين المعيارية والوصيفية حيث يقول (ص 166) بأن «الاستقراء والتقطيم والاصطلاح والتعميد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها». ولعله من المفيد قبل متابعة منهجه العلم هذه في الصفات اللاحقة، أن نطرح تصوراً شاملًا لطبيعة البحث اللساني عند تمام حسان معتمدين على ما ورد في هذا المجال في كتابه **الأصول واللغة بين المعيارية والوصيفية** (شكل رقم 3).

إن أول ما يسترعي انتباها في هذا الشكل هو قصر مفهوم الاستقراء في «العلم المضبوط» على «الاستقراء الناقص» الذي يحدده تمام حسان بقوله : «ومقصود [بالاستقراء الناقص] إجراء الملاحظة على ثروذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والإكتفاء بالقليل عن الكثير» (**الأصول** ص 13). ويختلف هذا النوع من الاستقراء عن الاستقراء التام الذي يعتبره تمام حسان صفة من صفات «العلم غير المضبوط». فالاستقراء التام كما يشرحه تمام حسان هو «العد والإحصاء» كما يحدث عند تعداد سكان البلاد، أو عند إحصاء الكلمات الدخيلة في اللغة» (نفس المرجع والصفحة). وثاني ما يسترعي انتباها في شكل رقم(1) هو الدفع بين شقين من خصائص العلم : الشق الأول يتعلق بالمسار أو المنهج الذي ينبغي أن يتبعه العلم المضبوط، والثاني في السمات أو الشروط التي يجب أن تتوافر في النتائج التي يتم الحصول عليها بتطبيق هذا المنهج. ويمثل الشكل التالي هذين الشقين :

خصائص العلم المضبوط



(شكل رقم 3)

الافتراض	النماذج	الشمولي	الموضوعية
منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية
الاستقراء بالامتنان من المفردات	التجربة التجربة التجربة	التصنيف عدم التجانف	تجريد الثوابت -
			- ضبط النتائج

شكل رقم (2)

هاتان المنهجيتان في النص على تعاقب خطوات البحث العلمي بشكل متسلسل، لاتسبق خطوة فيها خطوة أخرى، خاصة عند تمام حسان. أما الاتجاه الذي تسير فيه المنهجيتان فهو الانتقال من الخاص، أو ما يسميه تمام حسان «المفردات»، إلى العام، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن العام عند تمام حسان هو القاعدة بينما هو النظرية عند فؤاد زكريا.

والنظرية بطبيعة الحال تختلف عن القاعدة من حيث كونها أكثر تجريداً واتساعاً، لدرجة لا يمكن معها وصف النظرية على أنها مجرد مجموعة من القواعد. ولعل مرد هذا الاختلاف بين تمام حسان وفؤاد زكريا، هو أن الأول لا يعتبر التفسير هدفاً من أهداف العلم، بل نراه يصر في مؤلفاته على وجوب التزام الوصف كهدف للعلم لا يتعداه، خوفاً من الانحراف في تيار الغيبيات. وللتمثيل على موقفه هذا نقتطف ما يلي من كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية (ص 44) :

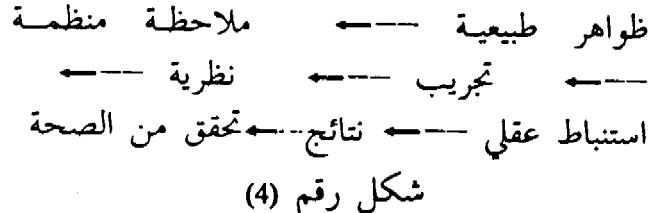
«إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وأخراً بالإجابة عن «كيف» تم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعددى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والحكمة الإلهية والبحث عن في وجود الظواهر».

ويرتبط بهذا الاختلاف اختلاف آخر : فيينا يعترف فؤاد زكريا بالدور الذي يلعبه الاستنباط العقلي في ميدان العلوم الطبيعية، ينفي هذا الدور في ميدان العلم المضبوط، بما في ذلك البحث اللساني، عند تمام حسان. والسبب في غياب الاستنباط عند تمام حسان هو التزامه بالوصف، ورفضه للتفسير، كهدف من أهداف العلم المضبوط، وذلك خوفاً من فتح الباب على مصراعيه للمعيارية التي فكت في

لند الآن إلى منهجية العلم المضبوط عند تمام حسان، محاولين إلقاء مزيد من الضوء عليها بمقارنتها مع منهجية العلم الطبيعي كما يعرضها لنا الدكتور فؤاد زكريا في كتابه *الفكر العلمي*. ففي الفصل الأول من هذا الكتاب يرصد المؤلف خطوات المنهج العلمي في ميادين العلم الطبيعي المختلفة على النحو التالي :

- «بدأ المنهج العلمي بمرحلة ملاحظة منظمة للظواهر الطبيعية التي يراد بحثها» (ص 13).
- «وتأتي بعد الملاحظة مرحلة التجريب، حيث تتوضع الظواهر في ظروف يمكن التحكم فيها، من توسيع هذه الظروف كلما أمكن» (ص 33).
- «وفي كثير من الحالات، يلجأ العلم بعد الوصول إلى النظرية العامة، إلى الاستنباط العقلي : إذ يتخذ من النظرية نقطة ارتكان أو مقدمة أولى، ويستخلص منها بأساليب منطقية ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج. وبعد ذلك يقوم مرة أخرى بإجراء تجارب من نوع جديد، لكي يتحقق من أن هذه النتائج التي استخلصها بالعقل والاستنباط صحيحة. فإذا مثبتت التجارب صحة تلك النتائج كانت المقدمات التي ارتكز عليها صحيحة، أما إذا كذبتها، فإنه يعيد النظر في مقدماته، وقد يرفضها كلياً أو يصححها عن طريق إدماجها في مبدأ عام» (ص 34-33).

يمكننا تمثيل هذا التصور لمنهجية العلم الطبيعي على الشكل التالي :



تمثل منهجية العلم عند تمام حسان (شكل 3) مع نظيرتها عند فؤاد زكريا (شكل 4) في اعتبار «المادة الخام»، سواء كانت أحداث لغوية أم ظواهر طبيعية، نقطة البداية في البحث العلمي. كما تتفق

أتباع بلومنفيلد تم براحته تشبه تلك التي ينص عليها تمام حسان في كتابه الأصول، إلا وهي الملاحظة، فالتجريد، فالتصنيف، فالتعييد وأخيراً التحقق من الصحة. والاستقراء كما نراه متمثلاً في مدرسة بلومنفيلد وأتباعه، المسماة أحياناً بالوصفيّة يشتمل هذه المراحل أو الخطوات جميعاً.

ومن اللغويين الغربيين الذين يتخذون الاستقراء منهجاً لهم في بحوثهم اللسانية اللغوي الأمريكي المشهور بايك (Pike) صاحب النظرية التاجيميمية (Tagmemics) الذي يؤكد على ضرورة اتباع الملاحظة والتجريد والتصنيف والتعييد بصفتها خطوات تحكم مسار البحث اللغوي السليم. وقد شرح والتر كوك (Walter Cook) الأساس الاستقرائي الذي تقوم عليه هذه النظرية منهجاً في مطلع كتابه مقدمة في التحليل التاجيمي (Introduction to Tagmemic Analysis) وهذه النظرية أتباع كثيرون في أمريكا الشمالية.

أما في بريطانيا، فيبدو الاستقراء واضحاً عند فيرث (Firth) وعند هاليدى (Halliday)، خاصة في المراحل الأولى لنظرية هذا الأخير. وقد شرح دكسون (Dixon) في كتابه العلوم اللغوية والمنطقية (Linguistic Science and Logic) الأساس المنهجي لنظرية هاليدى كما يلي (ص : 11-12) :

«نقول إن المادة الخام للعلم هي الملاحظات المفردة [المفردات عند تمام حسان]. وعندما يلاحظ العالم وجود نمط مشترك يربط بين كل مجموعة من المفردات، يبدأ بمقارنة هذه الأنماط بعضها البعض وباكتشاف درجة التلازم بينها. أما النظرية فيتم الحصول عليها بتعميم يتم إجراؤه على الأنماط المتلازمة. ولذا يمكن اعتبار النظرية على أنها تجريد مستمد من مجموعة المفردات».

جسم البحث اللساني العربي في مراحله المتأخرة على الخصوص، كما فتكت في الدراسات اللغوية في الغرب حتى مطلع هذا القرن.

بالرغم من اتفاقنا مع تمام حسان في رفضه للمعيارية في الدرس اللغوي العربي؛ إلا أن خالفه الرأي في أمرين هامين : الأول، إصراره على إلغاء التفسير كهدف للعلم يتعدى حدود الوصف، والثاني إسقاطه الاستبطاط من منهجية العلم المضبوط. نحن في هذا نتفق مع الفاسي الفهري الذي بدأنا بمحاجتنا بالإشارة إليه. كما ونتفق مع تشومسكي ومؤيديه الذين يعتبرون التفسير والاستبطاط لبناء أساسية لا يمكن أن يتم البحث اللساني بدونها. فالتفسير لا يؤدي بالضرورة إلى الانزلاق في هوة الغيبيات. وبالمثل لا يؤدي الاستبطاط ضرورة إلى دخول المعيارية في البحث اللساني. وبالاضافة إلى هذا لم نجد حتى الآن بين فلاسفة العلم من يرفض التفسير والاستبطاط رفضاً تاماً في ميدان العلوم المضبوطة، وعلى رأسها طبعة العلوم الطبيعية.

3 الاستقراء والدراسات اللغوية في الغرب

Sad الاستقراء في الدراسات اللغوية في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، في النصف الأول من هذا القرن. وكان بلومنفيلد (Bloomfield) أول من دشن دعائم الاستقراء بصورة أكيدة في البحث اللساني الحديث. فنراه يقول في كتابه اللغة (Language) ما ترجمته (ص : 20) : «تعبر التعميمات الاستقرائية التعميمات الوحيدة ذات الشأن» في الدراسات اللغوية. وتبعه في هذا الخط تلاميذه عامة، من فهم هارس (Harris) وهو كيكت (Hockett). فقد أكد هذا الأخير في كتابه مساق في اللغويات الحديثة (A Course in Modern linguistics) ضرورة اتباع الاستقراء منهجاً في الدراسات اللسانية الحديثة. فالدراسات اللسانية عند

حالات كثيرة تقدم الدليل على دور التصورات الأولى (اللاؤاعية) والبراءات العاطفية، والتنوعات المراجحة، والقفزات الحدسية، وحسن الحظ أو سوءه، والاحتفاظ غير البر منطقياً بعض الأفكار - رغم كونها تصطدم بالحججة التجريبية - وإهمال نظريات توضح بسرعة الألغاز التجريبية. والأمر لا يختلف في هذا المجال عنه في الدراسات اللسانية، على غير ما يدعو إليه تمام حسان أو دكوسن أو أتباع بلومفيلد، مثلاً. فتحن إذا اعتمدنا على ما يقوله تمام حسان عن منهجية العلم المضبوط لا نملك إلا أن نسقط من ميدان هذا العلم كثيراً من النظريات العلمية، بما في ذلك نظرية تشومسكي، لا شيء إلا لأنها لا تتبع خطوات البحث العلمي كما ينص عليه الاستقرائيون.

ويرفض بوبر وغيره من فلاسفة العلم، كشالمرز (Chalmers) وهانسون، المذهب الاستقرائي الذي ينص على اعتبار الملاحظة البكر خطوة المنهج العلمي الأولى. فالملاحظة بطبيعتها ليست عشوائية، بل إنها عملية منظمة تهتمي بوجهة نظر (point of view) مهما كانت وجهة النظر هذه كامنة. فالظاهرة الواحدة قد تدرس من جوانب مختلفة، اعتماداً على وجهة نظر الباحث الذي يقوم بدراستها. لقد قال بهذا الرأي فؤاد زكرييا في حديثه عن سمة التنظيم في التفكير العلمي في كتابه *التفكير العلمي* (ص 28) :

«العلم مليء بالحوادث المتشابكة المتداخلة علينا ... أن نستخلص من هذا التشابك والتعقيد مجموعة من الواقع التي تهمنا في ميداننا الخاص. وهذه الواقع لا تأتي إلينا جاهزة، ولا تحمل جزءاً منفصلاً من العالم الصفت عليه بطاقة اسمها «الكيمياء» أو «الفيزياء»، بل إن مهمتنا في العلم هي أن نقوم بهذا التنظيم الذي يمكننا من أن ننتهي من ذلك الكل المعقد ما يهمنا في ميداننا الخاص».

لا بد قبل الانتقال إلى الجزء التالي من هذه الدراسة من توضيح اختلاف اصطلاحي بين اللغويين الغربيين وتمام حسان. فاللغويون الغربيون يستعملون اصطلاح الاستقراء للدليل على كافة الخطوات المنهجية للبحث اللساني عندهم، ابتداء باللحظة وانتهاء بالقاعدة أو النظرية. إن هذا الخلاف لا يمس بأي شكل من الأشكال الأرضية الاستقرائية المشتركة التي يقف عليها تمام حسان والوصفيون الغربيون على اختلاف مذاهبهم، هذا وإن كنا نفضل استعمال اصطلاح الاستقراء على النطط اللغوي الغربي لاتفاق هذا الاستعمال مع الممارسة الثابتة في فلسفة العلم.

4) الاستقراء : نظرية نقدية

لو نظرنا إلى الاستقراء نظرة فاحصة لتبين لنا أن هذا المنهج عرضة لانتقادات كثيرة من جوانب مختلفة. فليس صحيحاً أن الباحثين في مجالات العلوم المختلفة، الطبيعية منها والإنسانية، حتى أولئك الذين يجاهرون باعتمادهم على الاستقراء، يتبعون خطوات هذا المنهج بالترتيب والتسلسل الذي نراه في شروحات الاستقرائيين. لقد قال بهذا الرأي فيلسوف العلم المشهور بوبر (Popper) بعد دراسة مستوفية لطبيعة الاستقراء ولطبيعة العمل العلمي، سواء على مستوى النظرية أو التطبيق. ويؤيد بوبر في رأيه هذا حشد كبير من العلماء وفلاسفة العلم، كهانسون (Hanson) مثلاً. فكثيراً ما يعتمد علماء الطبيعة على حدهم في القفز إلى النتائج دون المرور بمراحل الاستقراء المختلفة، مع إصرارهم بالطبع على تعريض ما يتوصلون إليه من نتائج ونظريات لعملية الدحض (falsification) عن طريق مواجهة نظرياتهم ونتائجهم هذه بالظواهر التي ترمي إلى وصفها وتفسيرها. والعمل العلمي الخلاق الذي يدفع بعجلة التطور في ميدانه، عادة ما يضم عناصر لا منطقية ولا واعية توأكب الطبيعة المنطقية للتصورات العامة. وهناك

ضرورة عن طريق اتباع خطوات المنهج الاستقرائي واحدة واحدة، بترتيب معين، بل بإخضاعها لمعايير معينة (criteria)، حتى إذا ما انطبقت عليها هذه المعايير قطع بموسيعيتها. وهذا معناه ضرورة تحويل الاهتمام من منهجية العلم إلى المعايير التي يجب أن تتوافر في نتائج العلم. وأهم هذه المعايير على الأطلاق في رأينا هو القدرة على إخضاع النتائج لعملية «الدحض» بهدف إثبات عدم صحتها، وإذا ما فشلنا في إثبات ذلك، فإننا لا نقطع بصحتها، بل نقول أنه يعتد بها حتى يتم إثبات خطئها. وهذا معناه أن النتائج، أيًا كانت، تبقى عرضة للدحض وإثبات خطئها مهما ترسخت دعائيمها تحربياً أو نظرياً. وبالطبع فإن العالم يعترف بخطأ نتائجه إذا ما نجحت عملية الدحض في إثبات ذلك.

إن الفرق بين التحقق من الصحة (verification) والدحض (falsification) فرق شاسع. فالغاية من العملية الأولى المرتبطة بالاستقراء إثبات الصحة، أما الغاية من الثانية فإثبات الخطأ، انطلاقاً من الرأي القائل بانتفاء وجود أية ضمانة تضمن عدم إثبات خطأ ما تم الحكم بصحته. لقد أدرك الاستقرائيون هذا الأمر منذ زمن بعيد، إلا أنهم انبروا يقدمون الحجة بعد الحجة لدعم رأيهم. قالوا في البداية إن الصحة تسحب على النتائج من المفردات التي تبني عليها، بمعنى أنه إذا كانت المفردات صحيحة فلا بد أن تكون النتائج المبنية عليها ضمن المنهج الاستقرائي صحيحة أيضاً. لقد عرفت هذه الحجة في فلسفة العلم باسم التبرير المنطقي للاستقراء.

كان هيوم (Hume) الاستقرائي المذهب أول من رفض هذا النوع من التبرير، حيث بني موقفه على الرأي الذي سقناه في الفقرة السابقة، أي انتقاء وجود أية ضمانة تضمن عدم إثبات خطأ ما تم الحكم بصحته. فشروع الشمس منذ الأزل حتى يومنا هذا لا يشكل ضمانة تكفل شروقها في

فعالية الانتقاء التي يتحدث عنها فؤاد زكرييا عملية واحدة تعتمد على وجهة نظر أو موقف معين، شيئاً ذلك أم أبينا. فبدون وجهة نظر لا يمكننا أن نبدأ عملية الملاحظة بشكل منظم فعال، سواء في مجال العلوم الطبيعية أم الإنسانية. لقد أدرك دي سوسيير (de Saussure) هذا الأمر منذ بداية الدراسات اللسانية الحديثة، التي هو رائدتها الأول بلا منازع، في مطلع القرن العشرين، عندما صرخ في كتابه مساق في الدراسات اللغوية (Course in modern linguistics) «إن وجهة النظر تسبق الظاهرة المدرستة» (ص 8). وللتوضيل على ذلك أقول : لو قلت لطلابي «لاحظوا» لقالوا : «ماذا تعني؟ ما الذي تريده منا أن نلاحظه؟» أو شيئاً من هذا القبيل. ولو قلت لطلابي «لاحظوا غرفة مكتبي»، لقالوا «ماذا تريده منا أن نلاحظ فيها : جدرانها؟ أم المقاعد الموجودة فيها؟ أم ماذا؟» لكنني لو قلت لهم «لاحظوا الكتب الموجودة في مكتبي، بأي اللغات كتبت؟»، لكان طلبي هذا واضحاً لديهم، مما يسهل عليهم تنفيذ المهمة التي أوكل إليهم القيام بها. وما السبب في ذلك إلا أنني حددت لهم موضوع الملاحظة (الكتب الموجودة في مكتبي) ووجهة النظر التي ينبغي عليهم مراعاتها في وضع عملية الملاحظة موضع التنفيذ (اللغات التي كتبت بها الكتب). وبالمثل لو أراد باحث دراسة اللغة العربية الفصحى، فإنه لا يبدأ بلاحظة هذه اللغة بكليتها، بل نراه يحدد لنفسه جانباً منها يجعله موضوعاً للدراسة من وجهة نظر معينة. ووجهة النظر هذه قد تكون فرضية معينة تتعلق بجانب لغوي اجتماعي، أو تاريخي، أو لغوي نفسي، الخ. وهو بعد هذا لا يتبع بالضرورة خطوات المنهج العلمي كما ينص عليها تام حسان، بل عادة ما يتنقل من مرحلة إلى مرحلة دون ترتيب أو تسلسل.

ليس في هذا ما يشين العلم، وليس فيه ما يهدد موضوعية نتائجه. فموضوعية نتائج العلم لا تتأتى

فالطفل مثلاً يتعلم أن النار تشكل خطاً عليه بالتعيم من تجربة مفردة يمر بها في حياته.

ليس هدفاً هنا تقديم دحض شامل لهذا التبرير، خاصة فيما يتعلق باستقرائية التفكير عند الطفل، بل لعله يكفينا، اعتقاداً على بوبر، أن نؤكد ميتافيزيقية هذا التبرير وضبابيته، الأمر الذي لا يسمح لنا برؤزه بصورة محكمة. كما وذهب مع بوبر في رفضه لهذا التبرير لأنّه يعتبر المعرفة العلمية وليدة العادة أو الغريزة.

د خاتمة

حاولنا في الصفحتين السابقتين أن نقدم حججاً مختلفة تثبت إفلاس الاستقراء كمنهج للبحث العلمي، بما في ذلك البحث اللساني، نلخصها بما يلي :

- (1) عدم اتباع العلماء خطوات هذا المنهج بالترتيب الذي ينص عليه من نظروا له.
 - (2) استحالة اعتبار الملاحظة نقطة البداية في البحث العلمي.
 - (3) استحالة تقديم أي تبرير يثبت قدرة الاستقراء على تحصيل نتائج صحيحة عند تطبيقه.
- تطبق هذه الحجج على البحث اللساني الغربي (جزء 3) والعربي (جزء 2) على حد سواء. كما ويجب أن نضيف هنا انتقادات آخرين يتعلقان بخصوصية الاستقراء في البحث اللساني الغربي والعربي، دون تعريضهما على الاستقراء في العلوم الطبيعية :

- (4) رفض التفسير كهدف من أهداف البحث اللساني (جزء 2).
- (5) رفض الاستنباط كمرحلة من مراحل التفكير العلمي (جزء 2).

لقد رفض تشومسكي الاستقراء كمنهج للدرس اللساني، وخلص بنتيجة على غاية من الأهمية مفادها أن حال من يبحث عن مثل هذا المنهج كحال

المستقبل، القريب أم البعيد، وبالمثل لا تضمن صحة النتائج صحة المقدمات أو المفردات التي تتباين منها. ففي المثال التالي يتضح أن صحة النتيجة لا تنسب على مقدمتها لكونهما غير صحيحتين :

مقدمة 1 : كل عربي شاعر

مقدمة 2 : ت. س. إلیوت عربي

نتيجة : ت. س. إلیوت شاعر

كما رفض هيوم ما يسمى في فلسفة العلم بالتجربة التجريبية للاستقراء. وفحوى هذا التبرير أن الاستقراء منهج يمكن الاعتماد عليه في الحصول على نتائج صحيحة في المستقبل لكونه قد حصل مثل هذه النتائج في الماضي. لقد أشار هيوم إلى أن هذا التبرير هو نفسه استقراء، نظراً لاعتماده على رصد الحالات المفردة التي استطاع فيها الاستقراء الآتيان بنتائج صحيحة في الماضي ثم تعميم هذه الحالات أو صياغتها على شكل نتائج تقول بقدرة هذا المنهج على تحصيل نتائج صحيحة في المستقبل. وبعبارة أخرى، ليس هذا التبرير التجربة التجريبية للاستقراء إلا استقراء، ولذا لا بد من تبريره هو نفسه. ويمكننا أن نضيف إلى ما قاله هيوم في رفض التبرير التجربة أن دعوة هذا التبرير يتناقضن الحالات الكثيرة التي فشل فيها الاستقراء تحصيل نتائج صحيحة بالرغم من نجاحه، فيرأيه، في الحصول على مثل هذه النتائج قبل ذلك.

ووجد هيوم نفسه، وهو الاستقرائي التزعة، في وضع لا يسد عليه أحد فلسفياً. فكيف يقبل بالاستقراء وقد أثبت أن هذا المنهج لا يضمن، على غير ما يدعى أتباعه، تحصيل نتائج صحيحة كلما طبق؟ وللخروج من هذا المأزق قدم هيوم تبريراً جديداً للاستقراء يسميه بوبر التبرير النفسي، فحواه أن الاستقراء منهج سليم لاتفاقه مع الطبيعة الإنسانية، وذلك لأن الإنسان بطبيعته يفكر بطريقة استقرائية.

الدراسة.

إلا أن الأمانة العلمية تتطلب من عدم المبالغة في حكمنا السليبي هذا على أتباع الاتجاه الوصفي الاستقرائي. فالاتجاه الوصفي الاستقرائي ساد في الغرب ، وخاصة في أمريكا، كردة فعل ضد الدراسات اللغوية التقليدية التي اعتبرت قواعد اللغتين اليونانية واللاتينية ثنوذجاً ينطبق على كل اللغات الأوروبية، وغيرها من اللغات أيضاً. وما الدعوة لاتباع المنهج الاستقرائي الوصفي إذن إلا محاولة للفكاك من أخطبوط هذه الدراسات التقليدية التي اهتمت باللغة المكتوبة أكثر من اهتمامها باللغة المحكية، هذا بالإضافة إلى اتجاهها المعياري المتر المتزمت.

ولا يختلف الوضع الذي واجهه تمام حسان وصحي الصالح في بداية الدراسات اللسانية العربية الحديثة عن هذا. فالباحث اللساني العربي كان يدور في الخمسينيات من هذا القرن في فلك الدراسات اللغوية التقليدية، التي صبت اهتمامها على اللغة المكتوبة دون المحكية والتزمت المعيارية هدفاً لها. كما أن هذه الدراسات التقليدية كثيراً ما أوغلت في التفسير الميتافيزيقي الذي لا يمكن دحض نتائجه على الاطلاق، وخاصة في المراحل المتأخرة للبحث اللساني العربي القديم. ويتبين هذا الأمر جلياً إذا ما عاد القارئ إلى بعض أنواع العلل التي نراها متوفرة في كتب الأصول النحوية.

وفي الغرب تزامن الاتجاه الوصفي الاستقرائي في البحث اللساني مع المدرسة السلوكية في علم النفس التي اتخذت من الملاحظة والوصف دعائماً لها في دراستها للسلوك الإنساني، بما في ذلك السلوك اللغوي. ويدوّي أثر هذه المدرسة واضحاً في كتابات بلو مفيفيلد الذي أبعد المعنى من حدود الدرس اللغوي وذلك، على رأيه، لصعوبة ملاحظة الجانب الدلالي في العمل أو السلوك اللغوي ملاحظة مباشرة.

الظمآن لا يكف عن ملاحقة السراب طلباً للماء، فلا هذا وأجد الماء ولا ذلك عائز على منهجه. وبناء على ذلك دعا تشومسكي إلى صب الاهتمام على تحديد المعاير لروز النتائج التي يتوصل إليه البحث اللساني، فإذا ما انطبقت هذه المعاير على نتائج البحث اللغوي صرخ الباحث بصحتها أو مصداقيتها العلمية. وبالرغم من اتفاقنا مع تشومسكي في اتجاهه العام هذا، إلا أنا لا نوافقه الرأي على كل المعاير التي طرحتها في هذا الخصوص وشرحها شرعاً مسهباً في كتابه *جوانب من نظرية النحو* (*Aspects of the Syntax*). ونرجو أن يعذرنا القارئ إذا ما أحجمنا عن متابعة هذه النقطة هنا وذلك لخروجها عن صلب البحث.

ونحن إذ نرفض الاستقراء كمنهج للبحث اللساني، نرفض أيضاً كل المحاولات التي تحاول الربط بين هذا المنهج والعلمية في البحث اللساني العربي، قد يده وجدشه، بما في ذلك حكم صبحي الصالح وعادل سلمان بعلمية البحث اللساني العربي القديم انطلاقاً من الأرضية الاستقرائية التي أصقادها به (جزء 2) وحكم تمام حسان بعلمية البحث اللساني العربي الحديث إذا ما اخند الاستقراء منهجاً له.

كما ويرفض تشومسكي الوقوف عند الوصف كحد لا تتعده الدراسات اللسانية. ويدعو بالمقابل إلى اعتبار التفسير هدفاً من أهداف الدرس اللساني، بالإضافة إلى الوصف طبعاً. ونحن إذ نتفق مع تشومسكي بهذا الاتجاه إلا أنا لا نقبل كل التفسيرات التي يقدمها، أو يقدمها أتباعه، للظواهر اللغوية، خاصة وأن بعضها يعقب برائحة الميتافيزيقيا الحادة. وقبولنا بالتفسير كغاية من غايات الدرس اللساني يعني أنا نرفض موقف الوصفين الداعي إلى إسقاط التفسير من معجم البحث اللغوي، بما في ذلك طبعاً موقف تمام حسان الذي بيناه في الجزء الثاني من هذه

وبالطبع لا يتوجب علينا الالتزام بمثل هذه الروح عند تقييم أي تحيز للاستقراء والوصف في أيامنا هذه، فعهد الاستقراء والوصف بلا تفسير منظم ولنانتهي.

وخلاصة القول هنا إن أي تقييم للاتجاه الاستقرائي الوصفي في البحث اللساني لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المناخ العام الذي احتوى هذا البحث في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك حتى لا تأتي الأحكام قاسية مبتورة عن سياقها التاريخي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- 1) حسان، تمام : اللغة بين المعيارية والوصفيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1980.
- 2) ——— : الأصول : دراسة ايسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه لغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
- 3) زكريا، فؤاد : التفكير العلمي، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
- 4) الصالحي، صبحي : دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، 1981.
- 5) سلمان، عادل : «الاستقراء في النحو»، مجلة الجمع العلمي العراقي، الجزء الثالث، المجلد الخامس والثلاثون، 1984، ص 142-187.
- 6) الفاسي الفهري، عبد القادر : اللسانيات واللغة العربية : غاذج تركيبة دلالية، دار توبيقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

Foreign References

- (1) Bloomfield, L. : Language, George Allen and Unwin, London, 1976.
- (2) Chalmers, A.F. : What Is This Thing Called Science ? An Assessment of the Nature and Status of Science and its Methods, Open University Press, Milton Keynes, 1978.
- (3) Chomsky, N. : Aspects of the Theory of Syntax, M.I.T. Press, Cambridge, Mass., 1966.
- (4) Cook, W.A. : Introduction to Tagmemic Analysis, Holt, Reinhart and Winston, New York, 1971.
- (5) Dixon, R.M.W. : Linguistic Science and Logic, Mouton, The Hague, 1963.
- (6) Firth, J.R. : Papers in Linguistics 1934-1951, Oxford University Press, 1957.
- (7) Halliday M.A.K. : «Categories of the Theory of Grammar», Word, Vol. 17, 1961, pp. 241-292.
- (8) Hanson, N.R. : Patterns of Discovery, Cambridge University Press, 1975.
- (9) Harris, Z.S. : Structural Linguistics, Chicago, 1951.
- (10) Hockett, C.F. : A Course in Modern linguistics, McMillan, New York, 1958.
- (11) Pike, K.L. : «Toward the Development of Tagmemic Postulates» in R.M.Brend and K.L. Pike (eds.) Tagmemics Vol. 2 : Theoretical Discussion, Mouton, The Hague, pp.91-127, 1976.
- (12) Popper, K. : Conjectures and Refutations, Routledge and Keegan Paul, London, 1974.
- (13) de Saussure, F. : Course in General Linguistics, Fontana/ Collins, 1970.